



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

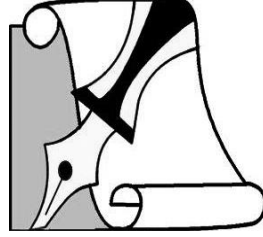
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
ال فلسطينية وال استراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

خمسون عاماً والأقصى أسير. مرّت هذه الأيام ذكرى مرور خمسين عاماً على الإحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، في ظلّ تراجع وحدة الأمة وتمزّقها وتغوّل جبهة الأعداء، حيث أكد الإحتلال مجدداً رفضه أي تغيير في واقع القدس الذي اعتبرها منذ احتلالها عاصمة موحدة لكيانه الغاصب. وأحيت حكومة الإحتلال المناسبة بعقد الجلسة الأسبوعية في محيط حائط البراق، حيث زعم ننتياهو أنه "في هذا المكان بنى الملك سليمان الهيكل الأول، وفي عهد بابل بني الهيكل مرة ثانية، ورغم تدمير الآلاف من منازل الشعب اليهودي ومرور آلاف السنين عاد شعب إسرائيل إلى بلاده"، موضحاً أنّ حكومته ستعمل على تعزيز المشاريع في القدس، مُعلنًا أنّ إسرائيلهما ستكون صيغة التسوية مع الفلسطينيين، وستحفظ بسيطرتها العسكرية على الضفة الغربية كلّها.

وكانت حكومة العدو قد انتزعت أول زيارة رسمية للقدس من قبل رئيس أمريكي، عندما زار الرئيس ترامب حائط البراق (المبكى) للصلاة هناك، إلى جانب إحياء الكونغرس الأمريكي للمناسبة في سابقة هي الأولى من نوعها.

بدوره، قال وزير حرب الإحتلال السابق موشي يعلون، بهذه المناسبة أنّ "العرب الذين حاربوا إسرائيل في حرب الأيام الستة يركبون معها الآن بنفس القارب وهي الدول السنيّة عدا قطر"، مشيراً إلى أنّ ذلك جاء نتيجة "أننا نرى في إيران العدو رقم ١"، وإلى أنه "لا يوجد اليوم أي حلف عربي ضدّ إسرائيل".

وبالمناسبة أطلقت مؤسسة "أوروبيون من أجل القدس" حملة "القدس عاصمة فلسطين" في ظلّ الإنتهاكات الخطيرة التي تقوم بها سلطات الإحتلال في المدينة، وذكرت "أوروبيون لأجل القدس" إلى أنّ هذه الحملة تنزامن مع اتّخاذ الإحتلال لخطوات غير مسبوقه ومتسارعة في الفترة الأخيرة تهدف إلى تهويد المدينة المقدّسة والقضاء على آخر الرموز الإسلاميّة والمسيحيّة فيها، بالإضافة إلى تعزيز الإستيطان ودعم الحفريات أسفل المدينة والضغط على سكانها الفلسطينيين والتضييق عليهم لتفريغها منهم، وترافقت الفعاليات مع حملة إلكترونيّة بعنوان "القدس عاصمة فلسطين".

الجانب الفلسطيني أحيى المناسبة بالمزيد من الفعاليات والتأكيد على أهميّة ومكانة القدس، ففي الوقت الذي أكدت فيه السلطة الفلسطينية، على لسان الناطق باسم الرئاسة، أنّ إقامة الدولة الفلسطينية

المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية "هي الضمان الحقيقي لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة"، لأنّ المرحلة القادمة لها أبعاد تاريخية عميقة وخطيرة.

شدّدت حركة حماس على نهج المقاومة والتمسك به، لمواجهة كل التحدّيات التي تعصف بالأمة، ولإنهاء الإحتلال وفكّ أسر الأقصى. وأوضحت حركة الجهاد أنّ نكسة حزيران تركت نتائج كارثية، خاصةً بعد سقوط القدس وباقي فلسطين فلا تزال فلسطين مسروقة حتى الآن ولا تزال تعيش الوضع المعقّد والصعب.

وبمناسبة مرور مائة يوم على دخول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، توصلت دراسة جديدة لمركز أبحاث الأمن القوميّ التابع لجامع تل أبيب بأنّ "إسرائيل" هي الراح الأكبر من السياسة الخارجية ل واشنطن، لأنّها مدعومة جداً من قبل صنّاع القرار في الإدارة الأمريكية الجديدة، ومن دونالد ترامب نفسه، علاوةً على الدعم من الكونغرس...

وإنّ التكتلّ العلني للحلفاء التاريخيين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط (السعودية ومصر و..) نابغ من فهم ترامب بأنّه بحاجة إلى هذه الدول في محاربة "داعش" ووقف التمدّد الإيراني في المنطقة. ولفنتت الدراسة إلى أنّ إسرائيل تتمتع بدعمٍ مُنقطع النظير من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، إذ إنّ صنّاع القرار في واشنطن يرونّ فيها الحليفة الإستراتيجية الأكثر أهميةً، ومن هنا فإنّ الولايات المتّحدة تُقدّم لها المعونات الإقتصادية، وتقوم بدعمها في المحافل الدولية، وتحديدًا في هيئات الأمم المتّحدة.

وبشأن التسوية بعيدة المنال باتت ملامح الشروط الإسرائيلية واضحة من خلال التصريحات والمواقف التي يطلقها قادة العدو، حيث قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو أنّ إسرائيل ستواصل سيطرتها العسكرية والأمنية على الضفة الغربية في إطار أيّ اتّفاق سلام مع السلطة الفلسطينية، وأنّ الفرصة الأفضل حاليًا هي البدء بالتصالح مع "الدول العربية المعتدلة" والتطبيع معها، وبعدها العودة للمسيرة السلمية لأنّ فرصة نجاح هذه الخطة أفضل من البدء بالفلسطينيين. وذكر عدّة مبادئ يصرّ عليها في أيّ اتّفاق مستقبلي مع السلطة الفلسطينية، ومن ضمنها أنّه "على الفلسطينيين أن يتخلّوا عن مطالبهم في عودة اللاجئين، والاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي"، ووقف التحريض عبر الإعلام. ومن ضمنها تشجيع القيام بعمليات عبر دفع رواتب لعائلات الشهداء والأسرى، وشدّد نتنياهو على أنّ جذر النزاع ليس

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بل رفض الفلسطينيين الاعتراف بحقوق اليهود في أي جزء من الأرض، مؤكداً أن "فكرة التخلي عن الأراضي وتحقيق السلام غير صحيحة".

واستكرت الرئاسة الفلسطينية تصريحات ننتياهو التي تقضي باستمرار السيطرة العسكرية في الضفة الغربية، حيث قال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن تلك الممارسات لا تؤدي إلى سلام بل هي تكريس للاحتلال، وهي تكريس لأسباب الصراع المستمر لأن السلام والأمن لن يتحققا إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعلى رأسها القدس.

إلى جانب ذلك كشفت القناة الثانية، عن تعديلات خطيرة من المنتظر أن يتم وضعها على مشروع قانون "القومية" الذي يعتبر "إسرائيل" وطن قومي لليهود، فنتياهو وبعض الوزراء وأعضاء الكنيست يسعون لإجراء تعديلات ترتبط بإضافة بنود تعتبر "أرض إسرائيل" ذات مكانة دستورية، وأنها هي الأرض التي تقام فيها "دولة الشعب اليهودي" وأنه يجب تحقيق التطلعات التاريخية لهذا الشعب على هذه الأرض، كما تشمل التعديلات بنداً آخرأ يعتبر قانون القومية ذات مكانة دستورية خاصة. ويشار إلى أن المشروع جرى التصويت عليه في الكنيست بالقراءة الأولى.

في الوقت الذي تشير فيه تصريحات مسؤولون أميركيون وإسرائيليون وفلسطينيون إلى أن البيت الأبيض لم يقرّر بعد بشأن المسار الذي ستحاول الإدارة الأميركية بموجبه الدفع بـ "عملية السلام"، أوضح المسؤولون أن الإدارة الأميركية تدرس بلورة وثيقة مبادئ لحلّ القضايا الجوهرية، تكون أساساً للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول الحلّ الدائم لإنهاء الصراع، وحتى الآن لم تتخذ الإدارة الأميركية قراراً نهائياً بهذا الشأن. وقد أشار مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، ستيفارت جونز، إلى أنه لم يتم بعد تشكيل جهاز رسمي لتحريك محادثات السلام أو إدارتها.

والإنطباع عند قادة العدو، هو أن الإدارة الأميركية بحاجة لمزيد من الوقت من أجل العمل والوصول لمعادلة لإعادة الجانبين لطاولة المفاوضات. ونقل عنهم قولهم أن قضية وثيقة المبادئ لا تزال موضع تردد وقيد النقاش في الإدارة الأميركية. وأضافوا أن الأميركيين بصدد خيارين، الأول بلورة وثيقة مبادئ بعد إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين وبمشاركة أميركية فعّالة، أو إجراء مشاورات منفصلة مع الطرفين توضع وثيقة المبادئ في نهايتها كاقتراح أميركي تتجدد المفاوضات إستناداً إليه.

وفي سياق آخر متعلق بالتسوية الإقليمية والتطبيع، لفت وزير خارجية العدو أفيغدور لبيرمان إلى أن التسوية الإقليمية وتطبيع العلاقات مع الدولة العربية لن تكون رهينة للقضية الفلسطينية، مشيراً إلى السلام الموقَّع مع مصر والأردن والذي أبرم دون أي علاقة للفلسطينيين.

وإنَّ العرب هم من يتحمَّل مسؤولية عدم الاستقرار الذي يشهده الشرق الأوسط، وأنَّهم العرب بسفك الدماء وتعزيز النزاعات بين المسلمين واتِّساع الخلافات فيما بينهم وتأجيج الصراع، وذلك دون أي علاقة للقضية الفلسطينية، زاعماً أنَّ السلطة الفلسطينية لا يوجد لديها أي نوايا للسلام أو أي تسوية سياسية مع "إسرائيل"، معتبراً دور السلطة محاولة للمراوغة ومواصلة المساس بإسرائيل بالمحافل الدولية، مُبدياً رفضه للواقع بأن تكون أي تسوية سياسية إقليمية وتطبيع العلاقات مع الدول العربية رهينة للقضية الفلسطينية، لافتاً إلى أنه سبق وأن وقعت "إسرائيل" اتفاقيات سلام مع مصر والأردن بمعزل عن الملف الفلسطيني، مؤكداً أنَّ على "إسرائيل" أن تواصل بهذا النهج نحو تطبيع العلاقات مع الدول العربية المعتدلة بمعزل عن القضية الفلسطينية.

وقال: "علينا تطبيع العلاقات مع الدول العربية السنيَّة المعتدلة، الأمر الذي سيحفِّز ويمهِّد للانطلاق نحو الطريق لتحقيق فرص التوصل لتسوية حتى في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهذا يجب بذل واستثمار الجهود، فالدول السنيَّة المعتدلة أيقنت أنَّ عدوَّها الرئيسي ليس اليهود أو الصهيونية وليس "إسرائيل"، وإنما حماس والقاعدة وحزب الله وداعش".

وقال بأنَّ إسرائيل قريبة جداً من التوصل إلى تسوية إقليمية، أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، مُشيراً إلى أنَّ بنيامين نتنياهو، يبذل قصارى جهوده من أجل التوصل للتسوية مع العالم العربي المعتدل والتي تمهِّد لتسوية مع الفلسطينيين، ولتجنُّب الصعوبات والتحديات التي تواجه حكومة نتياهو في حال شرع بالإجراءات والمفاوضات نحو التسوية الإقليمية، والمعارضة التي تبديها أطراف في الائتلاف الحكومي لأيِّ تسوية ومفاوضات.

وأكد أنه في حال عرض على طاولة الحكومة أي تسوية إقليمية مع الدول العربية المعتدلة، والتي تشمل فتح السفارات وتبادل البعث الدبلوماسية وتطوير العلاقات والتبادل التجاري والإقتصادي، فإنَّ هذا الطرح وحده سيحظى بإجماع وغالبية داخل الكنيست وحتى بالمجتمع الإسرائيلي، مؤكداً أنَّ "ترامب كما الدول العربية أيقنوا أنَّ العدو ليس دولة إسرائيل التي يمكن أن تكون مفتاحاً لحل المشكلة والتسوية".

بينما قال وزير المواصلات وشؤون الإستخبارات إسرائيل كاتس، تعقيباً على أقوال ليبرمان: "أنا شخصياً لا أتوصّل إلى هذا الإستنتاج بأنّ الجانب الآخر مؤهّل وبمقدوره ويريد التوصل إلى إتفاق سلام".

وفي أجواء التحركات للتسوية كشفت صحيفة هآرتس أنّ رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، ورئيس المعارضة، يتسحاق هرتسوغ، اجتمعا سرّاً بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، على خلفيّة الاتصالات السريّة بين نتنياهو وهرتسوغ من أجل ضمّ كتلة "المعسكر الصهيوني"، بقيادة هرتسوغ، إلى حكومة نتنياهو.

وتشير الصحيفة بأنّ جهاتٍ دوليّة وإقليمية تُدرك أنّ نتنياهو غير قادر على العبور إلى عمليّة سياسية جدّية بسبب تشكيلة حكومته اليمينيّة المتطرّفة. وتوجهوا حينذاك بصورةٍ مباشرة إلى هرتسوغ، عبر قنوات اتصالٍ مختلفة، وأوضحوا له الظروف الناشئة وأنّ تغيير تركيبة حكومة اليمين المتطرّف الإسرائيليّة هو أمرٌ مصيري لنجاح مبادرة سلام إقليمية، وتحدّث هرتسوغ مع زعماء المنطقة، الذين قالوا له إنهم يعلقون آمالاً عليه بأن يساعد نتنياهو.

الضغوط على غزة:

في إطار مواصلة السلطة الفلسطينية الإستجابة للمطالب الصهيونيّة - أمريكية، اتّخذت السلطة الفلسطينية قراراً بقطع رواتب الأسرى المحررين المُبعدين إلى قطاع غزة، ويقدر عددهم بـ ٢٧٠ أسيراً محرراً. ويأتي هذا القرار، في أعقاب أنباء نشرتها صحيفة "هآرتس"، بأنّ الرئيس الأميركي طلب من رئيس السلطة الفلسطينية، التوقّف عن دفع رواتب عائلات الشهداء والأسرى في سجون الإحتلال.

ولقي القرار إستكاراً شعبياً وفصائلياً، باعتباره خطوة في سلسلة إجراءات بدأتها السلطة إنصياًعاً للمطالب الصهيونيّة التي طالما أكّد عليها رئيس حكومة العدو، كجزء من شروط التفاوض مع الجانب الفلسطيني، وأصبحت الآن مطلباً أمريكياً في مؤشّرٍ على التبنّي الأمريكي للمطالب الصهيونية والانحياز ضدّ الفلسطينيين، وهو ما يؤكّد صدقيّة عدم التعويل على المشاريع المطروحة لتجديد التفاوض في إطار خطة أمريكيةٍ منتظرة يعول عليها الجانب الفلسطيني وبعض الدول الإقليمية المتحالفة مع أمريكا والكيان الصهيوني في إطار الإصطفاف الجديد الذي أعلن عنه خلال قمم الرياض بحضور الرئيس الأمريكي.

إلى ذلك يتخوَّف قادة العدو من تداعيات الضغوط على غزة، فالأزمة الإقتصادية التي تتصاعد حدّتها في قطاع غزة والتي بدأت قبل "الجرف الصامد" ممكن أن تتدهور إلى موجة من المواجهة العسكرية الجديدة. إسرائيل تدرك أنّها وسط خلاف كبير بين فتح وحماس، ولا توجد أي أطراف دولية قادرة على الإسهام في تنازل أي طرف منهم، وهذا الوضع جعل إسرائيل أمام معضلة صعبة، فالسلطة أعلنت أنّها لن تدفع فاتورة كهرباء غزة، ومحطة توليد الكهرباء بغزة لا تكفي لتوفير الكهرباء للسكان، وكذلك الخطوط المصريّة، والسلطة طلبت من إسرائيل وقف تزويد الوقود لغزة، ووقف تحويل الأموال وهذا الطلب دخل حيّز التنفيذ، وهنا يكمن إحتمال تكرار ما حصل في صيف ٢٠١٤.

وعملياً إسرائيل وكذلك حماس، يأملون بتدخّل طرف دولي لحلّ هذه الإشكالية، قبل تدهور الأوضاع، وتوفير الكهرباء لغزة، أو ترجع السلطة عن قراراتها ضد غزة.

ولا يبدو الحلّ قريب فحماس أعلنت أنّها لن تستسلم للسلطة وضغوطاتها، وغالبية مواطني القطاع يتهمون أبو مازن بافتعال هذه الأزمات، وأي تدهور جديد بين الحركتين سوف يؤدّي للمواجهة العسكرية مع إسرائيل وبحسب تهديدات حماس، فإسرائيل هي من ستدفع الثمن.

فيما وصل إلى القاهرة، وفد قيادي من حركة "حماس" برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة في قطاع غزة يحيى السنوار، وذلك في سياق التواصل والتنسيق المستمرّ مع المصريين، وفي مسعى للخروج من الأزمات المتتالية، أوضح عضو المكتب السياسي لحركة حماس صلاح البردويل، أنّ زيارة وفد حماس إلى القاهرة تهدف لتطوير العلاقات الثنائية وبحث آفاق القضية الفلسطينية في ضوء التطوّرات الإقليمية، وأنّ الوفد سيناقش الوضع الإنساني بغزة في ظلّ الحصار، ودور مصر في التخفيف من هذا الحصار وضرورة فتح معبر رفح للمسافرين الفلسطينيين".

وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها وفد من حماس بعد الإنتخابات الداخلية وإصدار الوثيقة السياسيّة، وفي أجواء جديدة فرضها قرار تصنيف حماس كحركة إرهابية من قبل المؤتمرين في الرياض، والإجراءات التي اتخذتها قطر بحق قيادات من حماس نتيجة أجواء الخلاف مع السعودية، وإغلاق معبر رفح منذ ثلاث شهور. ومن المتوقّع، في أجواء تناغم مصر مع الموقف السعودي، أن تقوم مصر بتقديم المزيد من المطالب بهدف انتزاع تنازلات من حماس التي تعيش لحظة حرجة هذه الأيام، فالزيارة محاولة

لإيجاد توازن بين الخيارات وبين خيار الأمر الواقع حيث لا بديل عن مصر بالنسبة لأهل غزة وسلطة حماس في القطاع.

فما زال الفلسطينيون يختزنون في ذاكرتهم تداعيات حرب الخليج الثانية، كصراع عربي - عربي حيث كان للقضية الفلسطينية منه نصيبها الوافر، وكانت سبباً للإسراع في فتح مسار أوصلو حتى لا يتم تجاوز المنظمة وإلحاق الشعب الفلسطيني بهذه الدولة أو تلك، وهو أمر يمكن أن يتكرر، فحماس اليوم تقف في نفس الظروف التي عاشتها المنظمة بعد حرب الخليج الثانية، لكن يبدو أن التداعيات على حماس وغزة والقضية الفلسطينية اليوم أكثر خطورة، ففي ضوء الأزمة الأخيرة وما سبقها من تطورات، ثمّة تحديات عدّة تواجه حماس تحديداً والمقاومة الفلسطينية بشكل عام والقضية الفلسطينية حتماً، أهمّها:

- **تفاقم الضائقة المالية:** ليس سرّاً أنّ حماس تعاني من ضائقة مالية بسبب أزمات المنطقة من جهة والتضييق المالي عليها من جهة أخرى، وحسب تصنيف ترامب وما أعلنه في قمة الرياض فإنّ حماس "إرهابية" وبالتالي سيضيق عليها أكثر فأكثر، سيّما من دول الخليج.

- **إحتمال عدوان صهيوني جديد على قطاع غزة:** بات محتملاً أكثر من أيّ وقت مضى، ليس فقط بانكسار رياح الثورات العربية وتمادي محور "الاعتدال" العربي والثورة المضادة ورضى أطراف فلسطينية وحسب، ولكن أيضاً بانشغال العالم العربي بالأزمة الخليجية - الخليجية.

- **تفعيل "صفقة القرن" لتصفية القضية الفلسطينية:** من خلال تمرير حلّ سياسي هزيل يقبله بعض الفلسطينيين.

- **فقدان الحاضنة الإقليمية المكونة حالياً من قطر وتركيا:** وهما دولتان لهما سقف معروف ومحدود في دعم حماس ما يعني إعادة تموضع لبعض القيادات المقيمة في الدوحة وأنقرة لتمرير الأزمة.

- **مستقبل الحركة وبرنامجها السياسي وخطابها المعلن:** وهو تحدّي بعيد المدى باعتبار أنّ خطاب ترامب وقمة الرياض، ثمّ كل التطورات اللاحقة جاءت بعد صدور وثيقة حماس السياسية "المرنة"، ويعني ذلك استعمال العصا مع حركة حماس والتضييق عليها مالياً وسياسياً وعسكرياً وجغرافياً.

خيارات حماس باتت محدودة، فهي مضطرة بطبيعة الحال للتعامل مع الأزمة وما يتطلبه ذلك من محاولة تخفيف الضغط على قطر من جهة، والبحث عن حلول مرحلية وطويلة الأمد من جهة أخرى، منها

تمركز القيادة بشكل أكبر في غزة ومنها ما يفتح الباب مرة أخرى على الجمهورية الإسلامية، وإن كان خياراً مُستبعداً وفي نفس الوقت مكلفاً، فارتباطات وتموضع الحركة التاريخي لا يمكنها من سلوك هذا الخيار بسهولة ودون تحديات.

وتتعدّد التسريبات حول مضمون اللقاءات التي أجراها وفد حماس برئاسة يحيى السنوار رئيس المكتب السياسي في غزة، واللقاء الذي جمع السنوار مع محمد دحلان ووزير المخابرات المصرية، ففي الوقت الذي تقول التسريبات أنّ هناك مذكرة تفاهم تمخّضت عن اللقاءات، لم يُلحَظ لحدّ الآن نتائج لهذه التفاهمات حيث كان البارز بعد عودة وفد حماس إلى قطاع غزة فصل مصر للتيار الكهربائي عن غزة. ويبدو أنّ ذلك نوع من الضغوط لاقتناع حماس بأنّه لا خيار إلاّ القبول بالشروط المطروحة من قبل مصر للعبور نحو تطبيع العلاقات مع مصر، رغم أنّ وثيقة حماس قدّمت رسالة لمصر بأنّ حماس ليس لها علاقة بأيّ جهةٍ أخرى وأنّها جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية. وهناك المزيد من الوقت للإنتظار لمعرفة طبيعة ما سترسو عليه العلاقات وسير أغوار نتائج ما يحصل في الإقليم خاصّة في الخليج وتداعياته الفلسطينية. وأغلب مصادر حماس تُفيد بأهميّة لقاءات القاهرة وأنّها كانت مهمّة، ويُدلل على ذلك مشاركة وزير المخابرات فيها شخصياً، وأنّ الأمور ستكون نحو الأحسن في القطاع وبشكلٍ تدريجي، وأنّ السلطة الفلسطينية ليست بعيدة عن المشهد وروح اللقاءات التي تعكس اهتمام مصري بمعالجة الشأن الفلسطيني. وأكدت مصادر فلسطينية أنّ زيارة وفد حماس إلى القاهرة حقّقت نتائج إيجابية كبيرة على مستوى العلاقة بين مصر وحماس والتوجّه المصري نحو قطاع غزة بصورةٍ عامة. وأنّ اتفاقاً شاملاً تمّ على معظم القضايا التي تخصّ غزة والمعابر والأمن، وأنّ اجتماعات دورية ستُعقد بين الجانبين لتطبيق التفاهمات. وأنّ القاهرة والنائب محمد دحلان مارسوا ضغوطاً كبيرة على "السعودية والإمارات والبحرين" لعدم شمل "حماس" في الكيانات الارهابية التي تمّ الإعلان عنها ومقرّها الدوحة، فيما خلت القائمة من أيّ إسم فلسطيني متورّط في قضايا الإرهاب أو التمويل.

ويبدو أنّ هناك سيناريو يجري إعداده سيُمرّر من خلال المزيد من الوقت وفرض المزيد من التنازلات على الأطراف الفلسطينية بما فيها حركة حماس.

أمّا رؤية العدو للمشهد الغزي فقد عبّر عنه وزير حرب حكومة العدو أفيغدور ليبرمان خلال أعمال اللوبي لرؤية سياسية بغزة" الذي عُقد في الكنيست، حيث قال أنّ سياسته ورؤيته الإستراتيجية تجاه قطاع غزة تكون بموجب المعادلة "إعادة تأهيل شريطة نزع السلاح"، مؤكداً أنّه ابتداءً يجب توفير الأمن

والأمان لسكان غلاف غزة، مضيفاً: "لاحظنا بالعامين الأخيرين استثمار وتطور في المكان، وهذا العام هو الأهدأ منذ عام ١٩٦٧".

واستراتيجياً، يشترط نزع سلاح غزة من أجل إعادة إعمار القطاع، بحيث أنه يدعو للتعامل بصرامة واستمرارية مع هذا الطرح دون تراجع أو تردد، مؤكداً أن الصبر والعزيمة والثبات هو مفتاح التعامل مع غزة.

وزعم أنه لا يوجد أي نوايا لجيش الاحتلال لخوض حرب جديدة على قطاع غزة، لافتاً إلى أن الجيش لن يتغاضى عن أي استفزاز، وبالتالي سيكون الرد قوياً جداً، بحيث سيتم استهداف، وبكل قوة، مواقع استراتيجية دون أي مساومة.

ووجه كلمة إلى رئيس الحركة يحيى السنوار وقادة حماس بالقطاع قائلاً: "عليكم أن تختاروا مستقبل بلدكم، هل تريدون تحويل غزة إلى الموصل والرقعة أو تحويلها إلى سنغافورة، لكن على ما يبدو الاتجاه هو نحو الموصل والرقعة".

وطالب خلال لقائه مع سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هايلي، في القدس، بأن تسعى الولايات المتحدة لدى لبنان كي تعمل ضد حماس وتطرد قياديين في الحركة من الأراضي اللبنانية، وقال بأن القيادي في حماس صلاح العاروري غادر تركيا إلى قطر، ووصل مؤخراً إلى لبنان سوية مع ناشطين آخرين في حماس، مشيراً إلى أن العاروري يخطط من هناك لشن هجمات ضد أهداف إسرائيلية.

رجحت التقديرات للمحللين الإسرائيليين على أن الجبهة مع قطاع غزة المحاصر مرشحة للانفجار خلال الصيف، بحيث أن قرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، تقليص تزويد غزة بالكهرباء، بناءً على طلب السلطة الفلسطينية، عزز من إمكانية التصعيد في ظل شيطنة حماس والتحريض عليها من خلال الأزمة الخليجية ومحاصرة قطر، بحيث أن التضييق والضغط على حماس قد يقود إسرائيل لخوض عملية عسكرية ضد القطاع لتقويض حكم الحركة.

بينما أفادت تقديرات أجهزة الاستخبارات العسكرية، أن حركة حماس غير معنية بحرب جديدة بسبب الظروف الإقليمية، وتوقعت أن يتم التوصل في نهاية المطاف لحلول تحول دون تقليص الكهرباء للقطاع، لكن ثمة من يعتقد أن القرار بمنح السلطة الفلسطينية الضوء الأخضر لممارسة الضغوطات على قطاع غزة من شأنه أن يفهم مستقبلاً على أنه قرار خاطئ وقد يؤدي لمواجهة عسكرية.

بينما ربط الإعلام الصهيوني بين تصاعد أزمة الكهرباء في قطاع غزة واستجابة إسرائيل لطلب سلطة رام الله بخفض إمدادات الكهرباء وفصل مصر للكهرباء عن غزة، وتصاعد الضغوط، وبين ارتفاع احتمالات العبور إلى صيفٍ ساخنٍ على الحدود مع القطاع، في الوقت الذي تتواصل فيه فعاليات الجماهير الفلسطينية على السياج الحدودي رفضاً للحصار والمطالبة بإنهائه، وهي احتجاجات تحصد العشرات بين شهيد وجريح واحتمالات تصاعدها كبيرة مع تزايد سياسات الحصار .

حق العودة مجدداً: في محاولة لاغتنام الظروف طالب رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، خلال اللقاء الذي جمعه بسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، نيكى هايلي، وخلال الجلسة الأسبوعية أيضاً، بتفكيك وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وادعى نتنياهو قائلاً: "منذ الحرب العالمية الثانية كانوا ولا يزالون اليوم عشرات الملايين من اللاجئين مخصصة لهم مفوضية سامية في الأمم المتحدة، بينما للاجئين الفلسطينيين، الذين تمّ توطين الأغلبية الساحقة منهم، هناك مفوضية أخرى خاصة بهم فقط، هذه هي الأونروا التي يُمارَس في مؤسّساتها تحريض واسع النطاق ضد "إسرائيل"؛ وهي تخدّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدلاً من حلّها. ولذلك حان الوقت لتفكيك الأونروا ولدمج أجزائها في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة".

ويقول الادعاء الصهيوني أنّ الدول العربية (باستثناء الاردن) التي وصل إليها اللاجئون رفضت استيعابهم، وأبقتهم في مخيمات للاجئين، التي تواصل الوجود حتى اليوم، بينما أقنعت الدول العربية الأمم المتحدة بإقامة وكالة خاصة للاجئين (الانروا). هكذا نشأت أيضاً الطريقة التي في إطارها تنتقل مكانة "اللجوء" من جيل الى جيل. "نشأ لاجئون" هم أبناء، أحفاد وأبناء أحفاد اللاجئين الأصليين، والأعداد تصل إلى الملايين. كل هؤلاء تربّوا في حضان الكراهية لإسرائيل وعلى أنّ من "حقهم" العودة إلى بيوتهم، وأصبح شتات الفلسطينيين اللاجئين مصدراً لتجنيد المقاتلين لمنظمات الإرهاب.

واستمرار شكل اللجوء ينتقل من جيل الى جيل، وجاء بالطبع لمناكفة إسرائيل وليكون أحد الأدوات لتصفيتها، وإنّ ملايين "اللاجئين" منذ صغرهم تعلّموا بأنهم "يستحقّون" العودة لإسرائيل وينتظرون الأمر أن يتحقّق، وأصبحوا عائقاً مركزياً أمام السلام. من ناحية إسرائيل تعدّ هذه مشكلة وجودية، فعودة هؤلاء "اللاجئين" إلى داخلها يعني تصفية اسرائيل كدولة يهودية، بينما يرى الفلسطينيون أنّ هذا أساس لا تنازل عنه. وترى حكومة العدو أنّ السلام وحق العودة لا يمكنهما أن يسكنا تحت سقف واحد.

وبما أنّ الحديث يجري عن تسوية سلمية إقليمية فمثل هذا السلام ملزم بأن يتضمّن تسوية لمشكلة اللاجئين وتنازلاً عن "حق العودة"، وخطوات بناء ثقة في هذا الاتجاه، ستشكل تقدماً حقيقياً نحو السلام.

وعن جديد الإستيطان أظهرت معطيات نشرتها صحيفة "هآرتس"، أنّ عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ ٣٨٠ ألفاً، يُضاف إليهم حوالي ٢١٠ آلاف يسكنون في مستوطنات قائمة على أراضي القدس المحتلة، موضحةً أنّ أكثر من ٤٤ % من اليهود بالضفة يسكنون في مستوطنات تقع خارج الكتل الاستيطانية، قرابة ١٦٨ ألف نسمة، وهي معطيات لا تشمل البؤر العشوائية التي يقيمها المستوطنون على أراضي فلسطينية خاصة، عقب الإستيلاء عليها.

وفي سياق متصل كشف مستشار الرئيس عباس محمد مصطفى، أنّ الأخير تخلى عن تجميد الاستيطان كشرطٍ لاستئناف المفاوضات مع العدو، إضافةً لاستعداده التراجع عن رفع دعوات ضدّ "إسرائيل" بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين، ووقف التحرك الدبلوماسي الفلسطيني لدى المؤسسات الدولية، مُشيراً إلى أنّ التغيير في سياسة عباس "يهدف إلى منح الرئيس دونالد ترامب فرصة لتحقيق اتفاق سلام، وهو هدف قال الرئيس الأمريكي أنّه مصمّم على تحقيقه في إطار تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية السنية".

وكشف مسؤول فلسطيني آخر لم يذكر اسمه لصحيفة "إسرائيل اليوم"، عن التوصل لتفاهات هادئة بين الأطراف، والتي أساسها "أنّ إسرائيل تواصل البناء داخل الكتل الاستيطانية في الضفة، وتجمّده على نحو شبه تام خارجها"، وأكد أنّ "إزالة مطلب تجميد البناء جاء بفضل تفاهات هادئة تحققت مؤخراً بين الأطراف في جولة اتصالاتٍ حثيثة وسريّة، بوساطة مبعوث الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط، جيسون غرينبليت". وأشار إلى أنّ الأردن ومصر على اطلاع على هذه "التفاهات الهادئة"، التي "لاقت مباركة بنيامين نتنياهو، والرئيس عباس الذي يلقي دعماً من الأردنيين والمصريين، المعنيين بالمساعدة في تحريك المسيرة السياسية".

ومن جهةٍ أخرى أفيد بأنّ اللجنة المركزية لحركة فتح وافقت خلال الاجتماع الأخير لها في ٢٥ مايو الماضي برئاسة محمود عباس، على تبادل أراضي بنسبة ١٢% مع الاحتلال. وأنّ النسبة الجديدة تتضمّن بقاء معظم المستوطنات الكبرى في الضفة تحت السيادة الإسرائيلية، وأنّها "قد تصل إلى التنازل عن منطقة

الغور"، وأنّ السلطة قرّرت إرسال وفد يضم ٥ من أعضاء مركزية فتح إلى واشنطن، لمناقشة خطة الرئيس دونالد ترامب، وآليات استئناف العمليّة السياسيّة، بناءً على الرؤية الجديدة.

بينما دعا وزير شؤون القدس والتراث الوطني في حكومة العدو زئيف إلكين -خلال حفل بمناسبة يوم روسيا داخل مبنى السفارة الروسية في "تل أبيب"- روسيا، إلى أن تكون أول دولة تنقل سفارتها إلى القدس، داعياً إلى أن تستفيد روسيا "من مهلة نصف عام التي أقرّها الرئيس الأمريكي، والفوز في هذه المواجهة الوديّة المتواصلة بين الولايات المتحدة وروسيا، بأن تصبح (روسيا) أول دولة تنقل سفارتها إلى القدس".

بينما يبدو في المشهد الإقليمي أننا أمام مرحلة لها قواعد وتحالفات جديدة، سينتقل فيها "الصراع مع إيران" من خلاف ونزاع على مناطق نفوذ في سورية والعراق واليمن إذا جاز التعبير إلى قلب الخليج، أي إلى داخل البيت أو هو على البيت، وفي هذه الحال يبدو أنّ العدو الصهيوني خلافاً للحرب على العراق، سيكون له دور أساسي في المحور الذي رسمه خط طيران ترامب المباشر بين الرياض وتل أبيب، وما يليه من ظلال على الواقع الفلسطيني. وبدا أنّ تصريحات وزير خارجية السعودية، الجبير، حول تصنيف حماس وحزب الله بالإرهاب مؤشر خطير يشير بتوجّه سعودي جديد/ قديم، يصطفّ إلى جانب إسرائيل ويضع جميع حركات المقاومة في خانة الإرهاب، هو بداية مشروع لشيطنة حركات المقاومة وحماس منها بهدف تحقيق تنازلات سياسيّة واستراتيجيّة لصالح العدو الصهيوني تحت عنوان الأولويّة للمواجهة مع خطر إيراني مزعوم.

ويمكن القول أنّ وسم حركة حماس بالإرهاب، وهي التي تشكّل كبرى حركات المقاومة الفلسطينية، ليس مرتبطاً بتبعيتها لحركة الإخوان المسلمين، ولا لعلاقتها بقطر التي تحتضن هذه الحركة، لأنّ تلك التبعيّة والعلاقة مع قطر ليسا جديدين، وتعايشت معهما السعودية على مدى السنوات الماضية، بل هو مرتبط مباشرة بالحلف الأميركي السعودي، الذي يخطّط لإسرائيل أن تكون جزءاً فاعلاً فيه، بعد إزالة جميع العقبات التي تعترض طريق دخولها وفي مقدّمها حماس وحزب الله وغيرها من حركات المقاومة.

وعلى صعيد حركات المقاطعة الدولية، و في مؤشرٍ على النجاحات التي حقّقتها حملات التضامن الدولية، وتأثيرات حملات المقاطعة للكيان الصهيوني ومؤسساته، أعلنت وزارة الشؤون الإستراتيجيّة في

كيان العدو، التي يترأسها غلعاد اردان، أنها ستدشن موقع الكتروني، سيتم من خلاله عرض أفلام ورسوم كاريكاتور، ومضامين تتيح للنشطاء المؤيدين لإسرائيل إستخدامها في أنحاء العالم، ردّاً على حركات المقاطعة، وأنه سيتم كذلك تدشين تطبيق للهواتف الذكيّة، سيّيح تحميل المواقع أو الشركات التي اتّخذت قراراتٍ مُعادية لإسرائيل، وإرسال تعقيبات ورسائل اليها.

وترافق تدشين الموقع والتطبيق بحملة إعلامية واسعة وسلسلة من النشاطات جرت في نيويورك، وفي مقدّمتها مسيرة دعم لإسرائيل شارك فيها الوزير اردان وحاكم ولاية نيويورك اندرو كومو، ورئيس بلدية القدس نير بركات، وأعضاء "كنيست" وأعضاء من مجلس الشيوخ والكونغرس. وتستوحي حركة المقاطعة العالمية عملها من الدور التاريخي الذي قام به ضغط المجتمع الدولي لنصرة شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضدّ نظام الفصل العنصري، "الأبارتهايد"، من خلال أشكال مختلفة من المقاطعة.

ولاقت الحملة المناهضة للسياسة الإسرائيلية تجاوباً في معظم دول العالم منذ انطلاقتها في عام ٢٠٠٥، ولا سيّما في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا.

وتدعو "بي دي أس" إلى مقاطعة الكيان الصهيوني، وسحب الاستثمارات منه وفرض عقوباتٍ عليه، حتى يخضع للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، التي تضمن للفلسطينيين حقّهم في العودة وتقرير مصيرهم. كما تُعلّم على تشجيع مقاطعة إسرائيل، إقتصادياً وفي كافّة المجالات الأخرى سواء أكاديمياً أو سياسياً أو رياضياً، وتنشط الحركة بشكلٍ قوي في الجامعات الأمريكية والبريطانية، حيث يعتقد نحو ثلث الأمريكيين أنّ المقاطعة هي أداة شرعيّة لممارسة الضغط على دولة "إسرائيل".

وقرّر الاتحاد الأوروبي في وقتٍ سابق وضع علامة تُميّز مُنتجات المستوطنات المُقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين عن تلك التي يتمّ إنتاجها داخل الدولة العبريّة، الأمر الذي أثار غضب ثل أيبب. فيما أعلنت العديد من الجامعات الأوروبية على وقع حملات المقاطعة، مقاطعتها للجامعات الإسرائيلية، إحتجاجاً على الاحتلال وممارساته العنصريّة ضدّ الشعب الفلسطيني والأكاديميين والجامعات الفلسطينية.